عروض كتب ودراسات

دراسة بعنوان: تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في الجزائر (١٩٩٧- ٢٠١٤)

د/ علي محمود محمد محمود.
مدير تحرير دورية آفاق أفريقية

عرض رسالة : دكتوراه
الجهة المانحة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
التخصص: النظم السياسية المقارنة.
تحت إشراف: الأستاذ الدكتور/ محمد صفي الدين خربوش ، والاستاذة الدكتورة/ وفاء الشربيني.
تاريخ الحصول عليها : ٢٠٢١
اعداد: د.علي محجوب .. مدير تحرير دورية آفاق أفريقية – الهيئة العامة للاستعلامات.

مقدمة الدراسة:

تمثل النظم الانتخابية إحدى أهم الآليات المؤثرة بشأن مدى استيعاب مختلف القوى السياسية وتوسيع وتنظيم مشاركتها السياسية وتكريس أساليب ممارسة الديمقراطية في شكلها الانتخابي بالنسبة للأفراد وأيضا للأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها، ومن ثم ضمان التداول السلمي على السلطة..وقد أثبتت التجارب العالمية أن النظام الانتخابي لا يبنى على فراغ، وإنما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، ولا يوجد نموذج موحد وجاهز لا يحتاج إلا للتطبيق في كل دول

العالم، بل ينبغي أن تختار كل دولة ما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ودرجة تقدمها الحضاري، والمستوى الثقافي والتعليمي السائد، ومن ثم يكون النظام الانتخابي الأصلح لهذه الدولة هو النظام الذي تكون عيوبه أقل من مزاياه على اعتبار أنه ما من نظام وطريقة انتخابية تخلو من العيوب والمزايا.

وفي الجزائر ومنذ الاستقلال شهد النظام الانتخابي العديد من التغييرات كانت مرتبطة أساساً بالظروف السياسية وطبيعة نظام الحكم وشكله بداية من فترة حكم الحزب الواحد ووحدة القيادة السياسية للحزب والدولة بعد الاستقلال كما نظمها دستور ١٩٦٣، وساد خلال لتلك الفترة نظام الأغلبية، ولكن بعد الانتقال إلى التعددية السياسية التي جاء بها دستور ١٩٨٩، عرف النظام الانتخابي الجزائري العديد من التعديلات والإصلاحات تماشياً مع طبيعة المرحلة الجديدة من التحولات الديمقراطية والتعديلات الدستورية والحراك السياسي والتنافس الحزبي، حيث تم إقرار نظام مختلط يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي عبر اعتماد نظام الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، والذي عدل قبل إجراء أول انتخابات محلية، حيث تم الإبقاء على نظام الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، مع تغيير الطريقة التي يتم بموجبها توزيع المقاعد على القوائم، مما أدى إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في انتخابات المجالس البلدية والولائية عام ١٩٩٠، هذا ما دفع السلطة القائمة آنذاك إلى إجراء تعديلات أخرى قبل موعد الانتخابات التشريعية وتم اعتماد نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية في دورين، وهذا النظام طبق في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، وأدى إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الفوز الذي كان له انعكاسات كبيرة على الطبقة السياسية لدرجة أنها

ساهمت وبشكل أساسي في الأزمة المتعددة الأوجه التي عرفتها الجزائر بعد إلغاء نتائج الدور الأول، واستمرت حتي توقيف المسار الديمقراطي يناير ١٩٩٢ وتجميد الحياة الدستورية لمدة ثلاث سنوات، ثم استؤنفت عملية الانتقال الديمقراطي عام ١٩٩٥ بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس السابق الأمين زروال، وتعديلات الدستور لعام ١٩٩٦ التي ترتب علىها تعديلات في قانون الانتخاب عام١٩٩٧، حيث تم اعتماد نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة على دور واحد، والذي طبق في الانتخابات المحلية والتشريعية منذ ذلك الحين إلى اليوم، كما تم الإبقاء على نظام الأغلبية في دورين في الانتخابات الرئاسية، بينما اعتمد نظام الأغلبية النسبية في انتخاب أعضاء مجلس الأمة المنتخبين..

أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية الدراسة في أهمية تحليل تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في ضوء الاهتمام القليل بدور الأنظمة الانتخابية في الأنظمة غير التنافسية في غالبية الدول العربية ومنها الجزائر حتي هذه اللحظة، حيث ينزع معظم الأكاديميين لاعتبار الأنظمة الانتخابية عوامل غير ذات شأن في الدول التي تستخدم وسائل مختلفة من التجاوزات الانتخابية وغياب النزاهة .. ومن هنا تقترح هذه الدراسة أن مثل هذه الأطروحات تحتاج لإعادة نظر، وأن المؤسسات الانتخابية في الحقيقة تحمل أهمية أكبر في الأنظمة غير التنافسية عما هو معترف به حتي الآن، وتعتقد أن هناك حاجة إلي المزيد من البحث في هذا الاتجاه لكي يتم استيعاب ديناميات ووظائف الإصلاحات الانتخابية التي تظهر بين الحين والآخر في العديد من النظم السياسية العربية ومنها النظام السياسي الجزائري..

أيضا ما يعطي أهمية علمية أخري للدراسة أنها حاولت التعمق والتفصيل

في ظاهرة جديدة نسبياً على مستوى الدراسات والأدبيات العربية وهي ظاهرة تفتت النظام الحزبي والمقياس الاحصائي المستخدم لقياس ذلك التفتت وهو مقايس لاكسيو وتاجبيرا للعدد الفعال للاحزاب effective number of parties والمعروف اختصاراً بـ (ENP) ، والذي تم تطبيقه على مستويين: الأول العدد الفعال للأحزاب الانتخابية (ENEP) والثاني العدد الفعال للأحزاب البرلمانية (ENPP) خلال الانتخابات التشريعية الجزائرية الأربع (١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، و٢٠١٢) التي أجريت بصورة منتظمة كل خمس سنوات.

الإطار المفاهيمي:

اعتمدت الدراسة على مفهومين رئيسيين هما النظام الانتخابي والنظام الحزبي، عرضت لهما في المقدمة بالتفصيل مع ذكر التعريف أو المفهوم الاجرائي المحدد الذي تتبناه الدراسة .. وقد اعتمدت الدراسة على المفهوم الاجرائي الواسع للنظام الانتخابي» باعتباره مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات والمؤسسات التي تنظم عملية الانتخابات وتؤثر فيها، ويشمل النظام الانتخابي عملية تقسيم الدوائر الانتخابية وإعداد الجداول وقيد الناخبين ومن لهم حق التصويت وقبول المرشحين الأحرار والقوائم الحزبية بما فيها تخصيص كوتة معينة للمرأة أو الشباب أو للأقليات، وتنظيم الدعاية الانتخابية للمرشحين، وترتيبات عملية التصويت لضمان النزاهة والشفافية حتي إعلان النتائج النهائية والطعون عليها، والصيغة التي تتم بواسطتها ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التشريعية والمحليات، وإدارة العملية الانتخابية سواء عبر لجنة مستقلة للانتخابات قضائية أو إدارية أو عن طريق الجهة التنفيذية، ومراقبة العملية الانتخابية محلياً ودولياً».

أما مفهوم النظام الحزبي فنظرت اليه الدراسة – اجرائيا– باعتباره

«المخرج العام الظاهري لشكل التفاعلات والعلاقات بين الاحزاب السياسية المتنافسة على المسرح السياسي للدولة، وهو يمثل نظاماً فرعياً من النظام السياسي»، والنظام الحزبي وفقاً لذلك يشتمل على عدة عناصر:
وجود عدد من الأحزاب المتنافسة: حزبان فأكثر حتي مائة حزب أو يزيد..
وجود قواعد قانونية وتنظيمية تحدد عملية المنافسة بين هذه الأحزاب..
وجود بيئة سياسية واجتماعية وثقافية حاضنة لهذه الأحزاب..

منهج الدراسة:

يتسم حقل السياسة المقارنة بتعدد مناهجه التي يساعد كل منها على فهم الأبعاد المختلفة للظاهرة السياسية، وانطلاقاً من ذلك سوف تركز الدراسة على استخدام منهج « تحليل النظم» الذي قدمه ديفيد إيستون، والذي قدم إطاراً لتحليل النظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية العكسية بالربط بين المدخلات والمخرجات..

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

المقدمة: وتضم المشكلة البحثية والأسئلة البحثية، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، وفروض الدراسة، ومنهج (اقتراب) الدراسة، ومفاهيم الدراسة، وأخيراً تقسيم الدراسة.

الفصل الأول وهو عبارة عن الإطار النظري للدراسة بعنوان تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي ويضم ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول اتجاهات العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، بينما يتناول المبحث الثاني تأثيرات أنماط النظم الانتخابية علي أنواع النظم الحزبية، في حين يستفيض المبحث الثالث في شرح العلاقة بين نظام التمثيل النسبي وظاهرة تفتت النظام الحزبي ومقياس العدد الحزبي الفعال لكل

من لاكسيو وتاجبيرا.

أما الفصل الثاني من الدراسة فيدور عن تأثيرات الأنظمة الانتخابية المختلفة المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة على النظام الحزبي ويضم أربعة مباحث، يتناول المبحث الأنظمة الانتخابية المتباينة المتبعة في الجزائر منذ تجربة التعددية الحزبية في الجزائر عام ١٩٨٩ وحتي الآن وتأثيراتها على النظام الحزبي، في حين يركز المبحث الثاني منها على دراسة العلاقة بين اتباع نظام التمثيل النسبي خلال فترة الدراسة وظاهرة تفتت النظام الحزبي في الجزائر، بينما يتطرق المبحث الثالث الي العلاقة بين نظام التمثيل النسبي واستمرار نظام الحزب المهمين في الجزائر، في حين يتناول المبحث الرابع الارتباط بين نظام التمثيل النسبي وظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر..

الفصل الثالث يدور حول تأثير العوامل السياسية والثقافية علي النظام الحزبي في الجزائر، ويضم ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها الدور الحيوي لمؤسسة الرئاسة الجزائرية وتأثيرها على النظام الحزبي في الجزائر، في حين يتناول المبحث الثاني الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية الجزائرية وتأثيره على النظام الحزبي، في حين يركز المبحث الثالث على تأثير الثقافة السياسية بمكوناتها التقليدية والعروشية والمال السياسي على النظام الحزبي في الجزائر..

أما الخاتمة فتتضمن الإجابة على الأسئلة البحثية للدراسة، واختبار مدى صحة الفروض من عدمه، واستشراف مستقبل التجربة الحزبية التعددية في الجزائر في ضوء الحراك الشعبي ٢٢ فبراير ٢٠١٩ والذي أسفر عن استقالة الرئيس بوتفليقة في ٢ أبريل ٢٠١٩ واجراء انتخابات رئاسية جديدة في ديسمبر ٢٠١٩ فاز فيها المرشح المستقل عبد المجيد تبون، وتوصيات الدراسة.

مستخلص الدراسة:

حاولت الدراسة التعرف على التأثير الذي قام به النظام الانتخابي وتحديداً- نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة علي النظام الحزبي في الجزائر خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتي ٢٠١٤ والتي شهدت أربع انتخابات تشريعية لاختيار اعضاء المجلس الوطني الشعبي الجزائري جرت في اعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، و٢٠١٢، وذلك من خلال مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. حيث تصدرت فى المقدمة المشكلة البحثية للدراسة والتي تركزت فى الإجابة علي تساؤل مفاده: اختبار تأثير تباين الانظمة الانتخابية في الجزائر على النظام الحزبي بها منذ تجربة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر عام ١٩٨٩ وحتي نهاية فترة الدراسة ٢٠١٤؟، وما هو تأثير تبني الجزائر لنظام انتخابي قائم- تحديداً- على صيغة التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة خلال الفترة (١٩٩٧/٢٠١٤) على النظام الحزبي، وتحديداً منذ استئناف عملية التحول الديمقراطي بعد دستور١٩٩٦ وإصدار قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات عام ١٩٩٧..

وبالتالي دار التساؤل الرئيسي للدراسة حول أنه إذا كان الطرح النظري العام يشير إلي أن تبني الدول لنظام انتخابي قائم علي التمثيل النسبي يؤدي إلي ظاهرة التفتت للنظام الحزبي، فإلي أي مدي أدى تبني الجزائر لنظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية منذ عام ١٩٩٧ وحتي ٢٠١٤ إلي حدوث تفتت للنظام الحزبي بها؟، ورغم أنه تمت دراسة النظام الانتخابي باعتباره المتغير المستقل والنظام الحزبي باعتباره المتغير التابع، إلا أن هذا التساؤل الرئيس تطلب من الدراسة البحث عن عوامل وخصائص أخري تميز بها النظام السياسي الجزائري، وأدت بالتالي إلي ظهور نظام حزبي متفتت نسبياً (علي المستوي العددي

وعلي المستوي الاحصائي وفقاً لمؤشر لاكسيو وتاجبيرا للعدد الفعال للاحزاب ENP)، وفي نفس الوقت هو نظام حزبي قائم علي نمط الحزب المهيمن (متمثل في حزب جبهة التحرير الوطني متحالفاً مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي)، هذه العوامل الاخري من قبيل الدور البارز لكل من مؤسسة الرئاسة ومن خلفها المؤسسة العسكرية (الجيش الجزائري) علي التفاعلات والتحولات السياسية في الجزائر، فضلا عن تأثير الثقافة السياسية التقليدية القائمة علي القبلية والعروشية، وتصاعد دور المال السياسي في الانتخابات وبخاصة في الانتخابات التشريعية.. وغيرها ؟.
وعرضت الدراسة لأبرز المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها وهى النظام الانتخابي، النظام الحزبي، الانشقاقات الحزبية، المال السياسي، العروشية...الخ ، ثم تطرقت في الفصل الأول منها الي الإطار النظري للدراسة، وتناولت الأطروحات النظرية بشأن تأثيرات النظام الانتخابي علي النظام الحزبي، حيث ركز المبحث الأول علي الاطروحات النظرية الراصدة لاتجاهات علاقة التأثير بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي المتبادلة أو الدوارانية، بينما ركز المبحث الثاني علي تأثيرات النظم الانتخابية علي انماط وأنواع النظم الحزبية وذلك بعد الاشارة إلي أبرز أنواع النظم الانتخابية واهم تصنيفات النظم الحزبية وخصائص النظم الحزبية في العالم الثالث، بينما تطرق المبحث الثالث إلي العلاقة النظرية بين التمثيل النسبي وظاهرة تفتت النظام الحزبي وعرض تفصيلي لمقياس العدد الفعال للأحزاب المعروف بمقياس لاكسيو وتاجبيرا (ENP)..
ثم ركزت الدراسة في جزئها التطبيقي علي تاثير الأنظمة الانتخابية المتباينة والتي استخدمها النظام السياسي الجزائري منذ بداية تجربة التعددية السياسية والحزبية في عام ١٩٨٩ وحتي فترة نهاية الدراسة عام ٢٠١٤ علي النظام الحزبي، بداية من النظام المختلط بين مكون من

الأغلبية ومكون من النظام النسبي وتم تطبيقه في الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٠، ثم التوجه نحو نظام الأغلبية في دورين وتم تطبيقه في الانتخابات التشريعية الملغاة ١٩٩١، ثم اعتماد نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة في الانتخابات المحلية والتشريعية منذ عام ١٩٩٧، مع الإبقاء علي نظام الأغلبية النسبية في انتخابات مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري) منذ عام ١٩٩٧، وأيضاً الإبقاء علي نظام الأغلبية المطلقة علي دورين في الانتخابات الرئاسية.

ثم تناولت الدراسة بالتفصيل تحليل تأثير النظام الانتخابي علي النظام الحزبي في الجزائر خلال فترة الدراسة ١٩٩٧ وحتي ٢٠١٤، وكيف أدي اتباع الجزائر لنظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوي إلي تزايد حالة تفتت النظام الحزبي في الجزائر عددياً في ضوء زيادة عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان الجزائر من ١٠ أحزاب عام ١٩٩٧ إلي ٢٨ حزباً في انتخابات عام ٢٠١٢ ثم ٣٦ حزباً في انتخابات عام ٢٠١٧، وعلي المستوي الإحصائي وفقا لمقياس لاكسيو وتاجبيرا للعدد الفعال للاحزاب البرلمانية (ENPP) الذي بلغ متوسطه خلال الانتخابات التشريعية الجزائرية الأربعة من عام ١٩٩٧ وحتي ٢٠١٢ حوالي ٤,١٤ بما يضع الجزائر في درجة متقدمة من حالة تفتت للنظام الحزبي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تبني الجزائر لنظام التمثيل النسبي كنمط انتخابي وسيادة نمط الحزب المهيمن عبر تحالف حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي منذ انتخابات عام ١٩٩٧ وحتي انتخابات يونيو ٢٠٢١، ففي انتخابات ١٩٩٧ حصل الحزبان علي نسبة حوالي ٥٨٪، مع ملاحظة أنها المرة الوحيدة التي تراجع فيها حزب جبهة التحرير الوطني عن احتلال المركز الاول في الانتخابات

التشريعية خلال فترة الدراسة، وفي الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت مؤخرا في ١٢ يونيو ٢٠٢١ حصل الحزبان المهيمنان جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على ١٦٢ مقعدا من اجمالي ٤٠٧ مقعدا، بنسبة ٤٠ ٪، وذلك بعدما خفضت التعديلات الدستورية الاخيرة التي تمت بعد أحداث الحراك الشعبي في الجزائر في فبراير ٢٠١٩ عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني.

وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية طردية بين استخدام نظام التمثيل النسبي كنمط انتخابي وظاهرة الانشقاقات الحزبية في النظام السياسي الجزائري، فقد رصدت الدراسة ظهور ٩ حالات لانشقاقات حزبية بالنظام الحزبي الجزائري خلال الفترة ١٩٩٧ /٢٠١٤.

كما خلصت الدراسة إلى أن الدور الحيوي لمؤسسة الرئاسة داخل النظام السياسي الجزائري والذي يستمد أساسه من ضمن عناصر أخرى من انتخابات رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر من قبل الشعب، جعل مؤسسة الرئاسة هي مفتاح قبة النظام ومحور تفوق لهذه المؤسسة على المؤسسة التشريعية أو المجلس المنتخب، وهو الشيء الذي أدّى إلى ما يعرف بـ «رأسسة النظام» والذي يحيّد إلى حد بعيد آثار أنماط الاقتراع على النظام السياسي، ويقلل من تأثير اتباع نظام التمثيل النسبي على النظام الحزبي في حالة ظهور نتائج أو تأثيرات لا تروق للرئيس ومؤسسة الرئاسة، وبخاصة في ظل عدم إلزام الدستور الجزائري رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية للأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية.

كما خلصت الدراسة إلى الدور الحيوي للمؤسسة العسكرية على النظام السياسي الجزائري ككل وعلى نظمه الفرعية ومنها النظام الحزبي، لأن

قوة هذا الدور تتضح في التأثير علي التحكم في مؤسسة الرئاسة نفسها ومن يكون رئيساً ومن يتم إبعاده عن هذه المنصب الكبير؟ ومتى؟.. فيما يعرف بنظرية «الطوق العازل» أو يسميها البعض نظرية «القاطع الكهربائى والقوابس» التي ذكرها أكثر من باحث عربي وجزائري عند تحليلهم لطبيعة النظام السياسي الجزائري من منظور العلاقات المدنية- العسكرية.

وأشارت الدراسة إلى أنه من أهم ظواهر الثقافة السياسة التقليدية أو الضيقة في الجزائر سيادة ثقافة العروشية بمعني إعطاء أولية للعرش أو العصبية أو القبيلة عند الترشح للانتخابات مع التغاضي عن الشروط الموضوعية من قبيل العضوية المستمرة والقديمة في الحزب والقناعة الإيديولوجية والكفاءة العلمية والفنية والخبراتية، لتركز على الانتماءات الأولية، لأن ذلك سيضمن حصدها لأكبر قدر ممكن من الأصوات.. كما خلصت الدراسة الي عنصر ثقافي هام ومؤثر علي الحياة السياسية الجزائرية عامة ومن ضمنها الحياة الحزبية، وهو إشكالية الصراع بين المعرب والمفرنس، وهي الظاهرة التي لا تقتصر علي الجزائر فقط وإنما تمتد لتشمل باقي دول المغرب العربي- تونس والجزائر ولحد ما موريتانيا-، ولكنها متعمقة بصورة كبيرة في الجزائر التي عانت من فترة احتلال فرنسي كبيرة امتدت قرابة ١٣٠ عاما، فكأنه تحتاج إلي فترة زمنية أطول وخروج أجيال تالية حتى يتم التقليل من هذه الإشكالية وتأثيراتها علي الحياة السياسية والحزبية خاصة.

كما أشارت الدراسة في الخاتمة إلى أهم نتائج الحرك الشعبي بعد الموافقة علي التعديلات الدستورية وقيام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بحل المجلس الشعبي الوطني في فبراير ٢٠٢١ ومصادقة المجلس الدستوري علي الأمر الرئاسي رقم ١ سنة ٢٠٢١ المسمي بالقانون

العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في ١٠ مارس ٢٠٢١ وكان من أهمها الإبقاء علي نظام التمثيل النسبي في انتخابات المجلس الشعبي الوطني ولكن على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج، وذلك بعدما كانت بنظام القائمة المغلقة، مع مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص على الأقل ثلث الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة.

وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات العلمية التي تلقي الضوء علي المناطق التي تحتاج إليمزيد من البحث الدراسة في حقل النظم السياسية المقارنة.. وذلك علي النحو التالي:

عمل مزيد من الدراسات المقارنة بين الدول العربية المتبعة لنظام التمثيل النسبي في انتخابات مجالسها التشريعية، ومقارنة تأثيره علي النظم الحزبية لديها وهل أحدث ظاهرة تفتت النظام الحزبي أم لا؟.

إعداد مزيد من الدراسات عن تأثير ظاهرة العصبية أو العروشية أو الجهوية علي النظم الحزبية في الدول العربية..

إعداد مزيد من الدراسات عن تأثير ظاهرة المال السياسي المتزايدة علي النظم الحزبية في الدول العربية..

عمل مزيد من الدراسات عن تأثير جدلية علاقة المدني/ العسكري علي عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية، وبخاصة في النظم الجمهورية كمصر والجزائر وسوريا والعراق وتونس وليبيا واليمن وموريتانيا.. وغيرها؟

عمل مزيد من الدراسات عن تأثير ظاهرة الأحزاب الدينية (الاسلامية) علي عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية التي تجري بها انتخابات تشريعية